

Distr.: General
9 December 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه ورقة مفاهيمية بشأن المناسبة الرفيعة المستوى التي
سيعقدها مجلس الأمن بشأن العراق في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر المرفق).
وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.
(توقيع) سوزان إ. رايس



مرفق الرسالة المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

ورقة مفاهيمية

بعد عقود من الطغيان والحروب، يسعى العراق، وهو أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، إلى استعادة مكانته الشرعية في كنف المجتمع الدولي.

وفي حين تظل بعض التحديات قائمة، أحرز العراق تقدماً كبيراً في الأشهر الأخيرة. وانخسرت أعمال العنف إلى حد كبير. وتولت القوات العراقية زمام أمن بلدها بينما واصلت قوات الولايات المتحدة انسحابها التدريجي. وخطا القادة العراقيون خطوات هامة نحو الوفاء بالتزامات العراق التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة وأوشكوا على إنجاز عملية تشكيل حكومة جديدة منتخبة ديمقراطياً. وقد اعترف مجلس الأمن بهذه التطورات الإيجابية. وأقر أيضاً بالتغييرات الجوهرية التي شهدتها العراق منذ اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وما أعقبه من قيود مفروضة قبل سنوات عديدة، وبأهمية استعادة العراق للمكانة الدولية التي كان يتبوّؤها قبل آب/أغسطس ١٩٩٠.

وللدفع قدماً بهذه الخطوات الهامة ومناقشة سبل مساندة العراق خلال هذه الفترة الجديدة الحاسمة، ستعقد الولايات المتحدة جلسة رفيعة المستوى لمجلس الأمن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، يرأسها نائب رئيس الولايات المتحدة بايدن. والغرض من هذه الجلسة هو الإقرار بالتقدم الذي أحرزه العراق في الآونة الأخيرة وتعزيزه، واستكشاف السبل التي تتيح للأمم المتحدة أن تواصل تقديم الدعم للحكومة العراقية والشعب العراقي. وستشكل هذه الجلسة محفلاً يعيد فيه القادة العراقيون تأكيد التزامهم بإحلال السلام وإرساء الاستقرار في بلدهم والمنطقة بأسرها، وفرصة للأمين العام من أجل مناقشة الأنشطة الحالية والمقبلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وسيسعى المجلس إلى اعتماد بيان رئاسي يبشر فيه بالتقدم الكبير الذي أحرزه العراق. وسينظر أيضاً في وضع حد رسمي للقيود المفروضة على العراق في القرارات المتخذة بموجب الفصل السابع، بما في ذلك ما يتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء، وتطوير الصناعة النووية المدنية، والإدارة الدولية لصندوق تنمية العراق.